التنافس الأمريكي - الروسي على دول الجذب الاستراتيجي (أوكرانيا أنموذجاً)

أ.د. قاسم محمد عبد:
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين
د. ماهر سعدون خوشي: وزارة الداخلية

التنافس الأمريكي – الروسي على دول الجذب الاستراتيجي (أوكرانيا أنموذجاً)

أ . د . قاسم محمد عبيد قسم الاستراتيجية /كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

العقيد الدكتور . ماهر سعدون خوشي /وزارة الداخلية

المستخلص

تعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية قوى دولية مهمة ليس بمعايير القوة بمفهومها الواسع فحسب؛ وإنما بمعايير القدرة أيضاً، بمعنى التأثير المتبادل بينهما، والتأثير في علاقات الصراع والتعاون بالمناطق المهمة بالنسبة لهما (مناطق الجذب الاستراتيجي)، وهي مناطق مفعمة بالنزاعات والصراعات التي تعود جذور بعضها إلى الحرب الباردة، وبقدر ما فإن للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية حضور مباشر وغير مباشر في تلك المناطق، وفي تلك النزاعات والصراعات، والمشاركة في تسويتها كذلك، هناك العديد من النقاط المشتركة التي بإمكانها أن تقرب أو تبعد المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة، فمنها على سبيل المثال انتهاج كل منهما للمنهجية الواقعية والمصلحة في رسم علاقاتهما الدولية، إذ قد تلتقي مصالحهما في قضية ما وقد تختلف، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتنافس الأدوار في الأقاليم ذات القيمة الاستراتيجية لتلك المناطق، والاهمية الجيواستراتيجية العالية لمصلحة أي منهما كإقليم البلقان وإقليم آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط .

الكلمات المفتاحية

التنافس، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا الاتحادية، دول الجذب الاستراتيجي، أوكرانيا .

US-Russian competition for countries of strategic attraction (Ukraine as a model)

Abstract

Both the United States of America and the Russian Federation are important international powers, not only in terms of strength in their broad sense; But also in terms of ability, in the sense of the mutual influence between them, and the influence on the relations of conflict and cooperation in the areas important to them (the strategic attractions), which are areas full of conflicts and conflicts, some of which go back to the Cold War, and to the extent that the United States of America and the Russian Federation have a direct and indirect presence In those areas, in those disputes and conflicts, and participate in settling them. Also, there are many common points that can bring the distance between the United States of America and the Russian Federation

For example, each of them adopts a realistic methodology and an interest in drawing up their international relations, as their interests may converge in an issue and may differ, especially when it comes to competing roles in regions of strategic value for those regions, and the high geostrategic importance for the interest of either of them, such as the Balkans and the Balkans. Central Asia, the Caucasus and the Middle East.

Key Words

Compete, USA, federal Russia, countries of strategic attraction, Ukraine.

المقدمة

إن المتتبع لطبيعة ومسار العلاقات الأمريكية – الروسية تكشف أن فوارق نوعية عدة حكمت العلاقة التي يمكن تسميتها بأنها جديدة في معادلات التفاعل الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ومما لا شك فيه إن هذا النمط من العلاقة أملته أوضاع النشأة بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مؤقت على النظام السياسي الدولي، واقترن ذلك برفضها بروز قوى دولية أخرى منافسة، ولاسيما إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تغفل حقيقة أن روسيا الاتحادية تستطيع إعادة التوازن الدولي في العلاقات الدولية عبر التحالفات الاستراتيجية، ولاسيما أنها تؤدي دورا مهما في السياسات العالمية، فهي لا تستطيع أن تقف جانباً وتراقب سلسلة التغييرات في ميزان القدرة العسكرية والاستراتيجية، لذلك فهي تسعى لإعادة ترتيب أدوارها الإقليمية والدولية وفقاً لإمكانات توازن القوى في المستقبل البعيد أو القريب، ولا يعني إطلاقاً إسقاطها لإمكانات توازن المصالح من تلك الأدوار لسبب يسير ومنهجي وهو أن توازن المصالح يعتمد بالأساس على توازن القوى، فعندما تتوازن القوى بين الدول تتوازن مصالحها أيضاً، أي أن توازنات القوى القائمة تلبي مصالحها جميعاً سواء أكانت وطنية أم قومية أم عالمية، فما تنشده روسيا الاتحادية من إعادة توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعني الصراع من أجل بلوغ أعلى مراتب القوى التي تتيح لها تهديد المصالح الأمريكية الحيوية في العالم، أو تهديد الأمن القومي الأمريكي مثلما كان يفعل الاتحاد السوفيتي السابق فهذا السيناريو غير ممكن أو يصعب تحقيقه، بعد أن فقدت روسيا الاتحادية خطابها الإيديولوجي وأصبحت أكثر اندماجاً في العالم الغربي الرأسمالي ودخلت في عولمته بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية كافة وتشابكت مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد الذي لم تعد تنظر فيه الأخيرة لروسيا الاتحادية وكأنها العدو القريب، ومن ثم حاولت روسيا الاتحادية إرجاع قوتها ومكانتها الدولية وسرعان ما بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تتجه شيئاً فشيئاً نحو التنافس، لاسيما حول مناطق الجذب الاستراتيجي بالنسبة لهما، وذلك بسبب التحول الكبير على مستوى الاستراتيجية الروسية نتيجة التغيير على مستوى القيادة في روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠٠٠، وبروز مظاهر التعافي الاقتصادي في روسيا الاتحادية وذلك بسبب العديد من العوامل الداخلية والخارجية، فروسيا الاتحادية في ظل حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بدأت تعمل على تعزيز

قوتها الشاملة وتسعى لاستعادة مكانتها العالمية وحماية مصالحها الاستراتيجية في العديد من المناطق خاصة في منطقة الشرق الأوسط (سوريا) ومناطق مجالها الحيوي (أوكرانيا)، التوجه الروسي الجديد لمحاولة استعادة نفوذها القديم في مناطق الجذب الاستراتيجي قابلة تحرك أمريكي حثيث في محاولة منع أي دخول روسي إلى المناطق ذات القيمة الاستراتيجية العليا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك عاد التنافس من جديد بين القوتين في الجانبين الجيوبولتيكي والطاقوي في تلك المناطق، يسعى إذ كلاهما إلى ترتيب أولوياته والعمل على صياغة استراتيجية تتلاءم مع مصالحه وأهدافه وإمكاناته.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات حول تحديد ماهية مناطق الجذب الاستراتيجي، كما أن الأهمية تأتي في مساعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية للسيطرة على مناطق محدودة في منطقة الشرق الأوسط أو مناطق شرق أوروبا، وأن مناطق الجذب الاستراتيجي في تلك المناطق ذات الأهمية الجيوبولتيكية والعسكرية والاقتصادية والأمنية والاثنية.

مشكلة الدراسة

تتلخص الإشكالية الاساسية للدراسة بتساؤل أساسي مفادهُ: (ما مكانة دول الجذب الاستراتيجي في طبيعة ونمط التنافس الأمريكي – الروسي وماهي مسارات وصور وآليات التنافس الأمريكي–الروسي بعد عام ٢٠٠٠؟). وما أبرز المجالات والقضايا التي يدور حولها التنافس الأمريكي – الروسي في مناطق الجذب الاستراتيجي متخذين من أوكرانيا إنموذجا للدراسة؟

فرضية الدراسة

تقوم دراستنا على فرضية أساسية مفادها: (تحتل دول الجذب الاستراتيجي مكانة متميزة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي والروسي، وقد أثرت هذه الاهمية في طبيعة ونمط التنافس بينهما وبالذات في أوكرانيا).

حدود الدراسة

أولاً. الحدود الزمانية: ستكون الحدود الزمانية بعد عام ٢٠٠٠ لأهمية هذا التاريخ بالنسبة لروسيا الاتحادية كون الرئيس فلاديمير بوتين تسنم رئاسة الحكم في روسيا الاتحادية.

ثانيا . الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على النموذج الاوكراني لنستدل منه على طبيعة التنافس الأمريكي – الروسي تجاه دول الجذب الاستراتيجي .

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على مناهج علمية بهدف الوصول إلى نتائج سليمة في البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التأريخي والوصفي، والذي يؤكد على مبدأ أن معرفة الماضي تغني في فهم الحاضر واستقراء المستقبل، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تحليل الموضوع الذي يقوم على دراسة جزيئات الظاهرة للانتقال إلى شكل الظاهرة العام والذي بدوره يعتمد على مجموعة مداخل بحثية المنهج الوصفي والتحليلي فضلاً عن الاستشرافي .

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة الى اربعة محاور، في المحور الاول تم استعراض الاهمية الاستراتيجية لأوكرانيا وحللنا في المحور الثاني والثالث وأكرانيا في الادراك الاستراتيجي الامريكي في حين خصص الرابع للوقوف على الابعاد الاستراتيجية للتنافس الامريكي الروسي على اوكرانيا واختتمت الدراسة بخاتمة اوجزنا فيها الرؤية المستقبلية للتنافس الامريكي الروسي في اوكرانيا .

مصطلحات الدراسة

مفهوم دول الجذب الاستراتيجي: هي تلك الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي يتيح للقوى التي تسيطر عليه مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية في وقت السلم والحرب على حد سواء، حيث تتفق الاستراتيجيات الدولية على أهمية الموقع الاستراتيجي للدولة ومحوريته في تحقيق السيطرة والنفوذ ضمن توظيف الموقع الاستراتيجي من قبل لدن الإقليمية أو الدولية .

ولذلك نجد أن القوى الدولية والإقليمية تحاول دائما السيطرة على دول الجذب الاستراتيجي من ضمن احتلالها أو السيطرة على أنظمتها السياسية من أجل التحكم في مجالها الجيواستراتيجي[1] وبذلك فإن كل هذه الخصائص والميزات المهمة والحيوية جعلت هذه الدول تمثل نقطة التماس الاستراتيجي وساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية مما جعلهما يدخلان في تنافس شديد حول تلك الدول .

اولا: الاهمية الاستراتيجية لأوكرانيا

يلخص (زبيغنيو بريجينسكي) في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" نظرته لأهمية أوكرانيا في السياسة الروسية بالمقولة الآتية: "إن روسيا الاتحادية، من دون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية. وروسيا الاتحادية، من دون من أوكرانيا، لا تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية"(٢).

إذ تمثل أوكرانيا حجر الزاوية للدفاعات الروسية وإنها كانت مسرحًا لحرب القواعد الأمريكية الروسية أيضًا، حيث أن تلك الدولة تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا الاتحادية، وتعد امتدادًا طبيعيًا للصناعة والزراعة الروسية، وإنها تعد نقطة عبور لما يقرب من ٨٠% من الغاز الطبيعي الروسي الذي يتم شحنه من روسيا الاتحادية إلى أوروبا، وإنها تعد همزة الوصل لمعظم البنية التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أم الطرق أم السكك الحديدية التي تسير بين روسيا الاتحادية والغرب، ولها ميزة جيواستراتيجية لطالما بحثت عنها روسيا الاتحادية باستمرار وهي أن مدينة سيفاستوبول هي موطن لأسطول روسيا الاتحادية في البحر الأسود، وتتمثل أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية في أنها تعطي الأخيرة القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود، وتعد أوكرانيا جوهرة التاج لروسيا الاتحادية والتي تمكنها من استعادة نفوذها وسيطرة أسطولها على المنطقة، ومنع تلك الدولة من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو والسقوط في الفلك الغربي يمثل اولوية استراتيجية لصانع القرار الروسي(٣).

أما بالنسبة لأهمية أوكرانيا للولايات المتحدة الأمريكية والغرب فإنها تنبع من أن أوكرانيا (تعد بمكانة الجدار الفاصل بين روسيا الاتحادية وأوروبا الشرقية، يَعبر من أراضيها إلى أوروبا ٨٠% من الغاز الطبيعي الروسي الذي يمثل ربع الاستهلاك الأوروبي، ولذلك فهي تحوز على أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا. وبعد أن أصبحت بولندا عضواً في الاتحاد الأوروبي؛ ٢٠٠٤ ثم انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٧، أصبحت أوكرانيا جارة لدول الاتحاد الأوروبي، وذات أهمية كبرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهي من جانب تعد جسراً بين أوروبا وروسيا الاتحادية، ومن الجانب الآخر تعد منطقة عازلة فيما بينهما، – كذلك فإن أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية تمتاز بأهمية حيوية وجيوسياسية وجيواستراتيجية ولاسيما، تبدأ – بمحاصرة

منطقة النفوذ الروسي، وكذلك فإن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي وبوارجه عند دخولها البحر الأسود . وأن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفًا مستمرًا لخاصرة روسيا الاتحادية ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشروعات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولاسيما الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية وفي أثناء ما يقرب من ثلاثة عقود من الاستقلال، سعت أوكرانيا إلى صياغة طريقها كدولة ذات سيادة تتطلع إلى الانحياز بشكل كبير مع المؤسسات الغربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومع ذلك، سعت أوكرانيا لموازنة علاقاتها الخارجية والتغلب على الخلافات الداخلية العميقة من جانبهم دعم عدد كبير من سكان أوكرانيا الناطقين باللغة الأوكرانية في الأجزاء الغربية من البلاد تكاملًا أكبر مع أوروبا ، في حين أن سكان الشرق الناطقين بالروسية يحبذون إقامة علاقات وثيقة مع روسيا الاتحادية، وفي عام ٢٠١٤ أصبحت أوكرانيا ساحة للصراع عندما ضمت روسيا الاتحادية شبه جزيرة القرم وبدأت تسليح وتحريض الانفصاليين في منطقة دونباس في جنوب شرق البلاد ، وكان استيلاء روسيا الاتحادية على شبه جزيرة القرم هي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تضم فيها دولة أوروبية أراضي من دولة أخرى، ولقي نحو ١٤ ألف شخص حتفهم في الصراع، في مشهد بدأ أنه الأكثر دموية في أوروبا منذ حروب البلقان في التسعينيات[٤] ،الصراع كان بمنزلة تحول واضح في البيئة الأمنية العالمية من نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب بين القوى العظمى.

تحتل أوكرانيا موقعا حساسا بين روسيا الاتحادية وأعضاء حلف شمال الأطلسي، إذ تعد حاليا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما ، وتحتل أكثر من نصف مساحة "البوابة الشرقية" المؤدية إلى أوروبا ، وهي تعدها بوابة لعبور التهديدات تاريخيا ويستهدف استمرار عمليات الادماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليص نفوذ روسيا الاتحادية في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها ، أما روسيا الاتحادية فبات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فإنها لا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءاً من منظومته الأمنية والاقتصادية، إذ فضلا عن المشاعر القومية الروسية تجاهها ، فإنها تعد ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه[٥] .

لقد كان (أرسطو طاليس) أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد ساكنيها، وظلت أفكار ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بإسهامات فلسفية متعاقبة واكتسبت هذه الأفكار دفعة قوية بما كتبه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة واطرادا مع التطور فقد شهدت العقود الأولى للقرن الثامن عشر في فرنسا، ظهور أفكار جغرافية سياسية رصينة، صاغها (شارل مونتسكيو)، ولكن مرحلة تحول هذه الأفكار إلى علم جاءت على يد السويدي (رودلف كيلين)، وأيضا الألماني (فردريك راتزل)[٦].

وتحتل أوكرانيا موقعا حساسا وفاصلا أكبر بين روسيا الاتحادية وأوروبا، وتمثل الحافة الأكثر غنى جيوستراتيجيا بين الشرق والغرب، إذ تحمل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، وإنها تمثل قناة التوسع للمجال الحيوي لروسيا الاتحادية، فهي الخاصرة الروسية الغربية من جهة أوروبا، وفي الوقت نفسه ظلت أوكرانيا تمثل الممر الرئيس للتهديدات الأوروبية لروسيا الاتحادية قديما وحاضرا ومستقبلا، وهي فروض الجغرافيا التي لا يمكن تغييرها ،أو إزاحتها جانبا في التفكير الاستراتيجي(٧)، ينظر خريطة رقم (٧).

خريطة رقم (٧)
الموقع الجغرافي لأوكرانيا
المصدر: أوكرانيا . . ١٢ معلومة مذهلة قد لا تعرفوها عن أوكرانيا، الموسوعة، ٢٧ ايلول ٢٠٢٠ .
متاح على الرابط الالكتروني الآتي:
تاريخ آخر زيارة للموقع/http://elmosoah.com/facts-about-ukraine

وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات والتكنولوجيا المدنية والعسكرية ولاسيما أنها ثاني قوة عسكرية في أوروبا بعد روسيا الاتحادية، ويبلغ تعداد جيشها النظامي ٧٨٨ ألف جندي مقاتل مدرب تدريبا عاليا، وتملك ترسانة نووية ضخمة تم تسليمها إلى روسيا الاتحادية في إطار معاهدة ستارت الخاصة بتخفيض

الأسلحة النووية الموقعة في عام ١٩٩٤، وهذه الترسانة كانت موجودة على أراضيها في فترة الاتحاد السوفيتي السابق، ولما استقلت بقيت الترسانة فوق أراضيها تطلب التخلص منها عقد معاهدة تسلم بموجبها إلى روسيا الاتحادية التي هي وريثة الاتحاد السوفيتي السابق وتملك مصانع للإنتاج الحربي المتقدم وتصدر الطائرات والدبابات لمختلف دول العالم وفي المجال العلمي، تعد أوكرانيا دولة متقدمة جدا في مجال الفضاء، وتملك ١٦ قمراً صناعياً لأغراض الاستكشافات والبحث العلمي، وتنتج الاقمار الصناعية، وتحتل أوكرانيا المركز ٢٩ اقتصاديا على مستوى العالم، وهي تسير بخطوات جادة نحو مزيد من التقدم الاقتصادي ولاسيما، بعد تغيير سياساتها إلى السوق الحر عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق[٨].

ومن الجدير بالذكر، فأن أوكرانيا تعتمد على روسيا الاتحادية كمورد للطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، في حين أن ٢٥% من الغاز الطبيعي في أوكرانيا يأتي من مصادر داخلية، بينما يأتي نحو ٣٥% من روسيا الاتحادية والباقي ٤٠% من آسيا الوسطى عبر الطرق التي تسيطر عليها روسيا الاتحادية وفي الوقت نفسه، يمر ٨٥% من الغاز الروسي إلى غرب أوروبا عبر أوكرانيا.[٩]

أما فيما يتعلق بإقليم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، فهو إقليم يتمتع بالحكم الذاتي في إطار سيادة الدولة الاوكرانية، التي كانت أحد مؤسسي الاتحاد السوفيتي السابق، التي انضمت إليه في عام ١٩٢٢، ويتمتع الإقليم بغالبية سكانية ذات أصل روسي ويقع إقليم القرم على البحر الأسود وفيه ميناء سيفاستوبول، وهو حيوي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية، وطريقها إلى مضيق البسفور، ويمثل هو وميناء طرطوس في سوريا، نقطتي ارتكاز لروسيا الاتحادية على البحر الأبيض والأسود، وطريقها الوحيد إلى المياه الدافئة هذه من ناحية، أما من الناحية الأخرى، فإن شبه جزيرة القرم لها أهمية اقتصادية كبيرة لروسيا الاتحادية، إذ تبلغ مساحتها ٢٦ الف كم، وتتمتع بثروات طبيعية مهمة، سواء أكانت زراعية أم صناعية[١٠].

فأوكرانيا بثقلها الجيوبولتيكي بعيون الروس، ظلت محط نظر استراتيجي دائم، فضلا عن أن مشروع روسيا الاتحادية في إقامة الاتحاد الأوراسي لا يعد له قيمة من دون أوكرانيا، ونرى في المقابل أن أوكرانيا لا تقل أهمية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فقد أشار الاستراتيجي الأمريكي بريجنسكي بخصوص أهمية التموضع الجيوبولتيكي لأوكرانيا في كتابه "رقعة الشطرنج" قائلا" "يجب استعمال

أوكرانيا لمنع روسيا الاتحادية من النهوض مجدداً، والسيطرة على أوراسيا" . فأوكرانيا، مساحة وسكانا، هي أكبر دولة أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى لأن يكون الإطار المستقبلي للقارة، ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، وخارج الحلف الأطلسي، الإطار الأمني للكتلة الغربية وتعد أوكرانيا الممر الرئيس حتى الآن لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية(١١).

وتشهد أوكرانيا منذ أوائل ٢٠١٤ أزمة سياسية ،بعدما قامت القوات المسلحة الروسية ببسط سيطرتها على شبه جزيرة القرم، وقد أجري استفتاء من بعده ضمت شبه الجزيرة إلى قوام روسيا الاتحادية والذي عَدّته أوكرانيا ومعها المجتمع الدولي احتلالاً وتعدياً على سيادتها ووحدة أراضيها بعد ذلك تصاعدت مظاهرات مؤيدة لروسيا الاتحادية من لدن جماعات انفصالية في دونباس شرق البلاد، مما أدى إلى حدوث صراع مسلح بين الحكومة الأوكرانية والجماعات الانفصالية المدعومة من روسيا الاتحادية في شهر أغسطس ٢٠١٤، عبرتْ المدرعات الروسية حدود دونيتك من عدة مواقع، وعُدَّ توغل الجيش الروسي مسؤولاً عن هزيمة القوات المسلحة الأوكرانية آنذاك(١٢) .

ثانيا: أوكرانيا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

من الناحية الجيواستراتيجية، فان تعامل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة مع أوكرانيا يُظهر مكانة الاخيرة في الاستراتيجية الأمريكية لأن أوكرانيا تعد من الدول المشكلة للبوابة الشرقية لأوروبا التي لها حدود برية مباشرة مع روسيا الاتحادية، بل إنها تحوز على أكثر من نصف البوابة الشرقية بسبب طول حدودها مع روسيا الاتحادية، هذه البوابة التي كانت تعتمدها عليها روسيا الاتحادية كحاجز واقٍ بينها وبين الغرب، تعدها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية اليوم حاجزاً فعالاً لتطويق روسيا الاتحادية، لذلك استهدفت هذه الدول لأجل بسط نفوذها عليها ونجحت في ضم استونيا ولتوانيا ولاتفيا إلى حلف الناتو ولم تبقَ سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وهذه الأخيرة لديها الرغبة في التوجه نحو الغرب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ما يجعل الحاجز الذي اعتمدته روسيا الاتحادية للفصل بينها وبين الغرب يتلاشى، إذ لم يتبق منه سوى بيلاروسيا وتحولت باقي الدول إلى حاجز من الممكن استعماله ضدها لتطويقها من طرف دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية

توسيع نطاق حلف الناتو لتقليص نفوذ روسيا الاتحادية في الاراضي الأوروبية وحصرها في حدود مجالها الجغرافي بالوصول إلى أقرب نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية، وتدخل محاولة إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة لأوروبا، التي جعلها سبيكمان أحد المحاور الرئيسة للهلال الهامشي الذي تعد السيطرة عليه أساساً للسيطرة على قلب الأرض ومن ثم السيطرة على العالم، كذلك فإن السيطرة على الهلال الهامشي تندرج ضمن استراتيجية الاحتواء، التي وضعت لمنع تمدد الاتحاد السوفيتي السابق إذ إن إخراج أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي سيعمل على حرمانها من نقطة ارتكاز جيواستراتيجية تتحكم في أثناها بالبلقان فضلا عن حرمانها من عمق استراتيجي يفيد تحرك الأسطول البحري الروسي في البحر الأسود(١٣).

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا الأرض التي يمكن أن تنقل الانموذج الغربي إلى روسيا الاتحادية ومن وراءها القوقاز وآسيا الوسطى، ومن أجل التمهيد الفعلي للسيطرة على الخيرات العظيمة التي تحويها آراضي ما يعرف في الغرب باوراسيا الأطلسية إذ تتوافر مناطق آسيا الوسطى لوحدها على أكثر من ٣٤% من مئة من احتياطي الطاقة العالمية. أن نظر الولايات المتحدة الأمريكية لا يتوقف عند حدود أوكرانيا أو القوقاز؛ ولكنها ترى في أوكرانيا مفتاح السيطرة على طريق الحرير، الذي يُعد مؤشر السيطرة الحقيقية على العالم، أي أن السيطرة على الأراضي الواقعة ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية مرورا بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولا إلى الهند والصين، إنما يمر عبر السيطرة على أوكرانيا، ومنافذها البحرية. ويدرك الأمريكيون أن الوقوف في وجه المشروع الأوراسي الروسي، يتحقق بضم أوكرانيا إلى الفضاء الغربي، لأن روسيا الاتحادية من دون أوكرانيا عرجاء، ومشروعها ميت مثلما يقول المنظر الجيوبولتيكي الروسي "ألكسندر دوغين"، الذي دعا صراحة إلى احتلال أوكرانيا كونها الجزء المهم في مشروع أوراسيا الروسي، لأن فقدان أوكرانيا يعني أن الخاصرة الرخوة لروسيا الاتحادية ستُفقدها السيطرة على أغلب المقدرات الموجودة في أوراسيا، فالمناطق من أوكرانيا إلى كازاخستان تعد السلة الغذائية للعالم، ولاسيما أنها تسيطر على إنتاج القمح، كما تحوي أوكرانيا لوحدها على ٤٠% من مئة من التربة السوداء على مستوى العالم، وتحوي دول آسيا الوسطى وأوكرانيا والقوقاز على ١٠ ملايين كم من الأنهار، مع مخزون هائل من الغاز والنفط. وبضم روسيا الاتحادية للقرم، وجعل شرقها مضطربا انتهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة شبه نهائية وهي أن روسيا الاتحادية لا يمكن أن تكون

شريكا موثوقا للولايات المتحدة الأمريكية، وأن روسيا الاتحادية تظل منافسا مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يفسر الدعم الأمريكي المستمر لأوكراني[١٤].

وبعد استقلالها، حاولت أوكرانيا انتهاج الحياد في سياستها الخارجية، وسعت إلى تحقيق التوازن بين روسيا الاتحادية في الشرق والولايات المتحدة الامريكية في الغرب. ووجدت ضالتها في الاتفاق الثلاثي الذي أبرم في كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا والولايات المتحدة الامريكية، الذي قدم ضمانات لسلامة أراضي أوكرانيا وحمايتها من استعمال القوة الخارجية ومع ذلك، فإن عملية التوازن بين الشرق والغرب كانت متحيزة بشكل متزايد لمصلحة التوجه المؤيد للغرب؛ الذي أصبح واضحا منذ عام ١٩٩٤ بعد أن اضحى ليونيد كوتما رئيسا لأوكرانيا في ذلك العام انضمت أوكرانيا إلى مجلس أوروبا ووقعت اتفاقية شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي وتوطدت العلاقات مع حلف الناتو، مما أدى إلى إشراك أوكرانيا في اتفاق الشراكة من أجل السلام وتوقيع ميثاق خاص مع حلف شمال الأطلسي أظهر علاقة أكثر تعقيدًا وبعيدة المدى[١٥] بالنسبة لأوكرانيا، فقد كانت الدوافع وراء توجه أوكرانيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية في أثناء تسعينيات القرن العشرين تتعلق أساسًا بأمنها، إذ كان من الشواغل الدائمة لقيادة الدولة إيجاد ثقل موازن مناسب لروسيا الاتحادية المهدد التأريخي لأوكرانيا[١٦] أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت الدوافع وراء تعزيز الشراكة والتعاون في المجال الأمني هو تطويق روسيا الاتحادية، لكون أن أوكرانيا هي المنطقة الفاصلة بين أوروبا وروسيا الاتحادية، إذ تمثل أوكرانيا قيمة أمنية استراتيجية لدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا لتوسيع حلف الناتو، لضم أوكرانيا عسكريا فيه، وجعلها ثالث أكبر متلق للمساعدات الأمريكية[١٧].

وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ ميثاق الشراكة المميزة للناتو مع أوكرانيا يعود إلى عام ١٩٩٧، ومنذ ذلك الحين ازدادت أواصر الشراكة قوة مع مرور الوقت وكنتيجة للأساس الرسمي للعلاقات التعاونية بين الناتو وأوكرانيا، تم تأسيس لجنة الناتو – أوكرانيا (NUC) في وقت لاحق. وتتلخص وظيفة ال NUC بتوجيه وتنظيم الأنشطة التعاونية بين الناتو وأوكرانيا، وتوفر منتدى للتشاور بين الحلفاء وأوكرانيا حول القضايا الأمنية من مختلف الموضوعات والاهتمامات المتبادلة[١٨] وما تجدر الاشارة اليه، هو ان الولايات المتحدة الأمريكية تدرك

جيداً أن دولاً عدة لها مصلحة في السيطرة على أوكرانيا، ولكنها تدرك بشكل قاطع أن أكثر الدول التي لها مصلحة في أوكرانيا هي روسيا الاتحادية، التي تعارض تغيير أوكرانيا لفضائها السياسي "التاريخي"، ومع كثرة الزيارات التي قام بها كبار الساسة الأمريكيين إلى أوكرانيا، وتبلور موقف واضح من أن أوكرانيا ترغب في تغيير بوصلتها نحو الغرب، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن كييف لم تحسم بعد عملية التغيير الجيوسياسي، وهذا ما يجعلها تتريث، بسبب شكوكها في قدرة الأوكرانيين على الاستمرار والنجاح في هذا التحدي التاريخي والمصيري ومع معرفة الإدارات الأمريكية أهمية أوكرانيا في تقييد النفوذ الروسي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المخاطرة وتصعيد النزاع، ولم تظهر أية نية لتحمل مخاطر جدية، بعد التدخل الروسي في أوكرانيا في عام ٢٠١٤، وهذا ما يفسر تبنيها سياسة حذرة، ورفضها تزويد أوكرانيا بأسلحة فتاكة، إذ ظلت المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة غير قادرة على حسم الصراع العسكري في الشرق، واكتفت بتكثيف مناوراتها مع الجانب الأوكراني، وتكثيف عمليات التدريب المشتركة بين الجيشين غرب أوكرانيا وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن أية محاولة لتغذية الصراع في شرق أوكرانيا قد يؤدي بالفعل إلى حدوث اضطرابات في كل أوروبا، وقد يصل الأمر إلى حرب عالمية إذا انفلتت الأمور من الأطراف المتنازعة ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيدا أن أوكرانيا قد باتت من القضايا المؤثرة في السياسة الدولية والقرار العالمي، بسبب التراكمات المطردة لأحداثها، وهذا ما يفسر تبني الولايات المتحدة الأمريكية خيار العقوبات الاقتصادية، وربطها ليس فقط بتخلي روسيا الاتحادية عن زعزعة شرق أوكرانيا، بل تم ربطها بملف جزيرة القرم المعقد، ما يعني تبني خيار التصعيد الاقتصادي على المدى الطويل؛ للتأثير في روسيا الاتحادية داخليا، وعزلها دوليا، واستنزافها ماليا[١٩].

وفي الجانب الاقتصادي، فإن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتأمين وحماية الامدادات الطاقوية لشركائها الاستراتيجيين في مختلف أرجاء العالم، وبما إن أوكرانيا تلعب دوراً مهماً في أمن الطاقة الأوروبي الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا الأمر بات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق أحد أولويات صانع القرار الأمريكي، وأسهم بشكل كبير في رفع القيمة الاستراتيجية لأوكرانيا

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . إذ تعتمد أوروبا بشكل كبير على روسيا الاتحادية في إمدادات الغاز، لكن في الوقت نفسه، ما يقرب من ١٥ دولة أوروبية تقوم بنقل الغاز عبر اراضي أوكرانيا . (ينظر خريطة رقم ٨) .

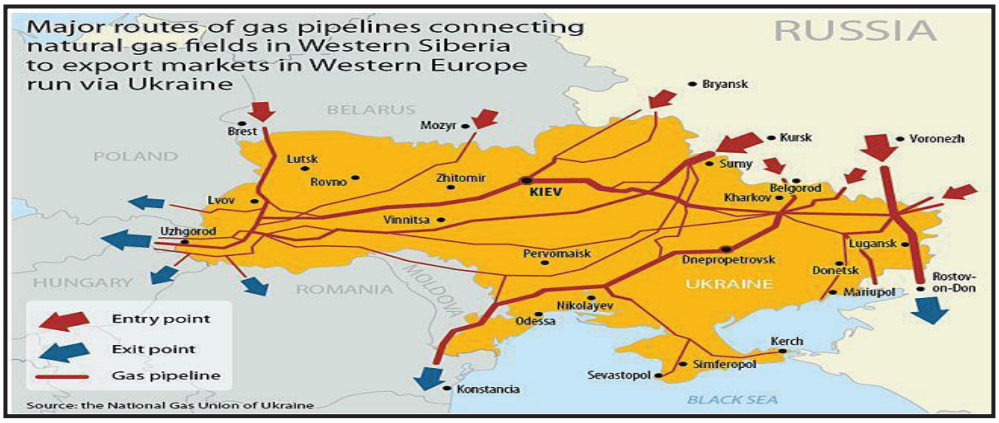

خريطة رقم (٨)
توضيح شبكة خطوط نقل الغاز من روسيا لأوروبا عبر الاراضي الأوكرانية

Source: World economic forum, Why Ukraine is central to Europe's energy security. https://www.weforum.org/agenda/2017/07/why-ukraine-is-central-to-europe-s-energy-security/

وعلى الرغم من المشكلات الأمنية في المنطقة ، تعد أوكرانيا شريكا موثوقا به بالنسبة للاتحاد الأوربي فيما يتعلق بنقل الغاز، مع واحد من أقوى وأطول أنظمة نقل الغاز في العالم بطول إجمالي يبلغ ٣٨،٦٠٠ كم[٢٠] .

ثالثا : أوكرانيا في الإدراك الاستراتيجي الروسي

إن المقومات الجيواستراتيجية لروسيا الاتحادية تبين لنا أن حدودها تعاني من ضعف طبيعي يشكل تهديداً جدياً على أمنها القومي، فروسيا الاتحادية تواجه مشكلة جيواستراتيجية خطرة نظراً لموقعها الجغرافي وحدودها الواسعة . إذ يبلغ طول حدودها البرية (١٤٢،٠٢) كم، وحدودها البحرية (٣٥٦،٧٣) كم، إذ تستطيع روسيا الاتحادية في أثناها تعبئة ونقل قواتها العسكرية التقليدية ونشرها على الحدود بالسرعة اللازمة في حال تعرضها الى هجوم عسكري مفاجئ على حدودها ، فضلا عن أن الحدود الشمالية والغربية والجنوبية

لها تعاني من عدم وجود موانئ طبيعية (كالجبال والانهار والبحار)، فبالنسبة لحدودها الشمالية نجد أن روسيا الاتحادية تضغط دائما نحو الغرب باتجاه سهول شمال أوروبا (دول البلطيق)، في حين تضغط أوروبا دائما نحو حدودها الشرقية من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بضم الدول الواقعة في هذه المنطقة (دول أوروبا الشرقية)، أما حدودها الجنوبية، فهناك قلق كبير ولاسيما فيما يتعلق بالحدود مع كازاخستان وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان، أما الضعف المحتمل لروسيا الاتحادية فهو طول الحدود الجنوبية الشرقية مع الصين (٥٤٦٣) كم، لكنها مع ذلك آمنة نسبياً، لكون أن الصين لا تبدي ميلاً للمغامرات في السهوب المحاذية لروسيا الاتحادية، وأن أية قوة أخرى ليست في وضع يمكنها من تحدي روسيا الاتحادية من هذه الجهة[٢١] ومن وجهة النظر الروسية، ترى أن من المستحيل لأية دولة التفكير في غزو روسيا الاتحادية أو إمكانية قيام ذلك، ولاسيما من جهة الغرب، بالاستناد إلى الشواهد التاريخية (حملات هتلر ونابليون العسكرية ضد روسيا الاتحادية)[٢٢].

على بالرغم من ذلك، لا يمكن الوثوق بهذه الرؤية لا سيما مع المشكلات الحدودية القائمة بين روسيا الاتحادية والدول المجاورة لها، ونظراً لحقيقة مخططات الحلف الأطلسي، الذي ينوي جدياً تطويق روسيا الاتحادية في أثناء الوجود عسكرياً في أوكرانيا والقوقاز، وأنشأ بالفعل قواعد عسكرية في دول البلطيق الثلاثة، الأمر الذي أجبر روسيا الاتحادية على التراجع في الجناح الشمالي الغربي، والجناح الجنوبي المحتمل تعرضه للخطر بمحاولة ضم أوكرانيا إلى حلف الأطلسي، لذا ترى روسيا الاتحادية في هذه الحقيقة تحدياً خطيراً لأمنها القومي، وإنها يجب أن لا تدع المبادرة تكون بيد خصومها الأوربيين، بل يجب عليها التحرك وأخذ زمام المبادرة والقضاء على هذه المشروعات التي تمثل تهديداً جيوستراتيجياً لأمنها القومي وإذا كان من غير الممكن لروسيا الاتحادية القضاء على هذه المشروعات فيجب عليها في الأقل الدفاع بحزم وثبات عن هذه الحواجز الجغرافية (الجوار القريب)، والتركيز بكل ما لديها من قوة متاحة على سهل شمال أوروبا وعدم التفريط به[٢٣].

ثمة عامل آخر يمثل تحدياً جيوستراتيجيا لروسيا الاتحادية، وهو عدم امتلاكها لموانئ مفيدة. فكالينينغراد غير متصل جغرافيا بروسيا الاتحادية (يفصل بينهما ليتوانيا)، في حين أن خليج فنلندا يتجمد في فصل الشتاء عازلاً مدينة سان بطرسبرج، فالموانئ الحقيقية المفيدة هي موانئ مياه المحيطات الدافئة العميقة، وميناء ان فقط

، هما : فلاديفستوك ومورمانسك، ولكن هذه الموانئ ما تزال بعيدة جداً عن مركز روسيا الاتحادية ومن ثم ليست مفيدة بشكل كبير، إن الموقع الجيوستراتيجي الحيوي لروسيا الاتحادية يجعلها بمكانة نقطة التقاء طبيعية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، واستثمار هذه الميزة يتطلب استراتيجية وسياسة ولاسيما . إذ يجب على روسيا الاتحادية بناء نظام مواصلات كفوء ودعم الشركات الحكومية المسؤولة عن خطوط السكك الحديدية وطرق المواصلات البرية والمطارات والموانئ البحرية . فهذه الميزات الجيواستراتيجية ذات صلة وثيقة بقوة روسيا الاتحادية، وعنصر حاسم في دعم توجهاتها الاستراتيجية ومن هذا المنطلق فإن خلق منطقة نفوذ تعيد روسيا الاتحادية الى حدودها السابقة أمر ضروري للدفاع عن أمنها القومي، فروسيا الاتحادية يجب أن تسيطر على قلب أوراسيا (أوكرانيا)[٢٤] .

من الناحية الأمنية، تعد أوكرانيا بلداً مهماً جدا لروسيا الاتحادية والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ظلت روسيا الاتحادية – بوصفها الوارث الأهم للإرث السوفيتي – تعمل على الحفاظ على تأثيرها في الفضاء السوفيتي السابق، معدة إياه منطقة نفوذ تضمن لها مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، وأظهرت استعدادها لتجاهل مبادئ القانون الدولي إذا اقتضى الأمر حماية فضائها الاستراتيجي، فتدخلت في ١٩٩١ في مولدافيا واحتلت ترانسنيستريا ، ثم في جورجيا "سوخومي وتسخينفالي" ، وساندت يوغسلافيا في ١٩٩٥ ثم ١٩٩٩ ، ثم عادت لتهاجم جورجيا في ٢٠٠٨ وتحتل ٢٠% من أراضيها ، وصولا إلى احتلال شبه جزيرة القرم في ربيع عام ٢٠١٤ ، وإشعال الحرب في شرق أوكرانيا[٢٥] .

كذلك، تمثل أوكرانيا بلدا استراتيجيا لروسيا الاتحادية من الناحية العسكرية كونه بلدا عازلا بينها وبين دول حلف الناتو، واحتلالها لشرق أوكرانيا هو تمهيد لخوض أية حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية، التي تعد في النهاية خط الدفاع الأول لروسيا الاتحادية والأرض، التي ستسهم في الحفاظ على سلامة العمق الروسي، أما من الناحية البحرية، فهي موطن أسطول البحر الأسود الروسي، المرابض في مدينة سيفاستوبول التي يسميها الروس مدينة "المجد الروسي"؛ لهذا ضمت جزيرة القرم . ولم يقف ضم القرم بالقوة عند هذا الهدف، بل إن لروسيا الاتحادية ثلاثة أهداف أخرى من ضم القرم الأوكراني، هي:

أولاً: جعل القرم وسيلة لتحجيم أي دور جورجي ضدها، وتسهيل مهمة تحقيق أي انتصار عسكري في أية حرب مستقبلية ضد جورجيا.

ثانيا: هو العودة إلى البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا: منع انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو؛ ومن ثم فالقرم في الخريطة الخارجية لروسيا الاتحادية هو الضامن لاستقرار جنوب روسيا الاتحادية، وهو المؤثر على سياساتها الخارجية ولاسيما على الدول المطلة على البحر الأسود كتركيا ورومانيا وبلغاريا وجورجيا(٢٦).

واعتقد الغرب أن السكوت عن التدخلات الروسية سيغير سياساتها، إلا أن روسيا الاتحادية باحتلالها لجزيرة القرم ربيع ٢٠١٤ وإشعال فتيل الحرب شرق أوكرانيا، بعد سقوط نظام (يانوكوفيتش) الموالي لها، وصعود السياسيين الموالين للغرب، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا، واليابان تطوي صفحة الصمت، وتتخذ سلسلة من العقوبات الاقتصادية والمالية تجاه روسيا الاتحادية، واستمر الصراع بين الطرفين إلى يومنا هذا.

أما على المستوى الثقافي، فأوكرانيا مهمة لروسيا الاتحادية، إذ كانت هي المكان الذي أسست عليه سلالةُ (روريكد) الدولة الروسية الأولى في القرن التاسع. وترتبط كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا بتراث "كييفان روس" التاريخي والثقافي، وإن شبه جزيرة القرم، التي تقع في مركز النزاع بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، هو مسقط رأس الروح الروسية، حيث تم تعميد الأمير (فلاديمير) حاكم كييفيان روس هناك على يدِ المبشرين الأرثوذكس في بلدة "تاوريس خيرسون" على البحر الأسود، ومن هنا أصبح من الممكن تحويل كل الذين كانوا يعيشون تحت حكمه إلى المسيحية. فضلا عن ذلك فأن حوالي ٦٠% من سكان شبه جزيرة القرم هم من العرق الروسي، وهؤلاء تتجه أنظارهم إلى موسكو أملاً في الحصول على دعمها وحمايتها، وقد وفرت فكرة حماية حقوق السكان المتحدثين بالروسية (وهم كثرة) القاطنين في شبه جزيرة القرم حجةً مثالية للتدخل الروسي الحالي(٢٧).

على المستوى الاقتصادي، تربط روسيا الاتحادية بأوكرانيا علاقات اقتصادية استراتيجية، اذ يعد الغاز الطبيعي عنصرا رئيسا في العلاقات الاقتصادية الأوكرانية الروسية إذ لا يمكن لأوكرانيا البقاء من دون إمدادات

الغاز الطبيعي من روسيا الاتحادية (أو من مصادر أخرى عبر أراضي روسيا الاتحادية)، في حين أن عوائد صادرات الغاز الطبيعي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية هي من الأهمية بمكان لضمان استقرار الاقتصاد الروسي، وذلك لأن صادرات الغاز تمثل المورد المالي المهم في الاقتصاد الروسي إذ تصدّر روسيا الاتحادية غازها الطبيعي بشكل حصري تقريباً عبر أراضي أوكرانيا، وقد أدى إطلاق أول فرع لخط أنابيب يامال إلى تعزيز الاقتصاد الروسي بشكل كبير من جانب آخر، تعد أوكرانيا واحداً من أكبر مستهلكي الغاز الروسي، وهو مستهلك لم تستطع شركة غازبروم الروسية الاستغناء عنه[٢٨].

كذلك بلغ حجم الميزان التجاري بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية في عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٣,٢ مليار دولار أمريكي وهذا يشير إلى أن التبادل التجاري الثنائي في ازدياد منتظم وفي مدة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، كان معدل نمو التبادل التجاري ٣٩٪ في المتوسط سنوياً وهذه الأرقام تشير الى تحسن الوضع الاقتصادي في البلدين كليهما بعد أزمة أواخر التسعينيات، وارتفاع أسعار موارد الطاقة الروسية[٢٩].

رابعا: الابعاد الاستراتيجية للتنافس الأمريكي – الروسي في أوكرانيا

ظهرت في أوكرانيا أجواء الحرب الباردة بين كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد عام ٢٠١٤، إذ وقف السيناتور الجمهوري (جون ماكين) في مدينة كييف، في وسط الميدان وقال لهم: «نحن ندعم حقوقكم في الحرية والكرامة، أميركا معكم»، ولم يُضع «الرادا» الأوكراني أو مجلس النواب وقتاً طويلاً لإلغاء ما يعرف بقانون السياسة اللغوية للدولة، فألغى بذلك وضع اللغة الروسية في أوكرانيا كونها لغة وطنية ثانية.

إن الهدف الرئيس من كل ما يجري يتمثل في سحب أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي وتقييد نفوذ الأخيرة في أوروبا، تماماً كما فعل وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر مع مصر في عهد الرئيس السابق أنور السادات منذ ما يقارب ٤٠ عاماً.

في المقابل، عملت روسيا الاتحادية على اتباع استراتيجية التشكيك بقدرة الحلفاء ومصداقيتهم، وذلك في أثناء إحراج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وإظهار عجزهم عن دعم الاقتصاد الأوكراني عندما خفضت سعر الغاز الروسي إلى النصف، وعندما منحت قرضاً لكييف تبلغ قيمته ١٥ مليار دولار في

مقابل الـ ٥ مليار الأوروبية. فقد اتبعت ذات الاستراتيجية في جورجيا عندما تدخلت روسيا الاتحادية عسكرياً في عام ٢٠٠٨، وأحرجت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بارزة عجزهما عن الدفاع عن حليفتهم جورجيا.

إذاً، من الممكن القول إن ما يجري في أوكرانيا يشير إلى اندلاع حرب باردة بمعطيات جديدة بين روسيا الاتحادية، التي تستعيد حضورها، والولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية المهيمنة. إنها الحرب الباردة مع تغيير في قواعد الاشتباك، التي يطغى عليها الطابع الجيوسياسي الذي لا يلغي ذاك الأيديولوجي.

ومن دون الدخول إلى تفاصيل تاريخ الأزمات السياسية الحديثة التي عانت منها أوكرانيا بعد إعلان استقلالها في عام ١٩٩٠ عن الاتحاد السوفيتي السابق، يمكن التأكيد على أنها دخلت في أثناء العقد الأخير من القرن ٢١ –أي– في أثناء مدة لم تتجاوز عقد من الزمن ٢٠٠٤–٢٠١٤ فقط بثلاث أزمات جيوسياسية وجيواستراتيجية نتجت عن صراع المواجهة والنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة وروسيا الاتحادية من جهة أخرى، كان أولها في ٢٠٠٤ في أثناء ما أطلق عليه بالثورة البرتقالية، ثم في عام ٢٠١٠ في أثناء انقسام قطبي الثورة البرتقالية (فيكتور يوشينكو) و(يوليا تيموشينكو)، ثم في عام ٢٠١٣ على خلفية تعليقها توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وما تلاه من تدخلات من لدن الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية في الشأن الداخلي الأوكراني للتأثير في مستقبل الخريطة السياسية الأوكرانية تجاه مصالحهما الجيوسياسية في منطقة أوراسيا.

هذه الأزمات، وهذا التنافس ما بين القوتين الدوليتين، كان له أبعاد عدة مهمة لعل أبرزها:

اولاً: البعد السياسي

ترتكز السياسات الروسية تجاه أوكرانيا على حسابات داخلية وأخرى خارجية. ويرى الكرملين أنه يجب أن يسيطر أولاً على ما يسميه "الجوار القريب" إذا أرادت روسيا الاتحادية أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية. ويشمل "الجوار القريب" الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٩١. فيما يتعلق بالرمزية السياسية، فإن أوكرانيا من الأهمية بمكان لروسيا الاتحادية، لأن استقلالها كان عاملاً حاسمًا في تفكك الاتحاد السوفيتي السابق كفاعل سياسي في المنظومة الدولية[٣٠].

لقد حاولت السياسية الخارجية الروسية في العقد الماضي استرجاع كييف إلى مجال نفوذها ولكن نجاحها في ذلك كان محدودًا، وفي عام ٢٠٠٤ حاول الكرملين إجبار أوكرانيا على قبول رئيس وزراء صديق له خلفًا لليونيد كوتشما . ومع ذلك فقد أشعلت الانتخابات – "التي تم تزييفها" ، وأتت بفيكتور يانوكوفتش – الثورة البرتقالية، التي أدت إلى إعادة الانتخابات ومن ثم اختيار فيكتور يوتشينكو ذي التوجهات الغربية، وفي عام ٢٠١٣، وبينما كانت أوكرانيا تحضّر نفسها لتوقيع اتفاقية صداقة وتجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، استعملت روسيا الاتحادية سلسلة من التكتيكات العسكرية القوية والإغراءات بهدف ثني كييف عن تطوير علاقات أكثر قربًا من بروكسل . وعلى الرغم من أن أوكرانيا لانت في تشرين الثاني ٢٠١٣ لضغط روسيا الاتحادية وتخلت عن خططها لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة مع الاتحاد الأوروبي، فإن تكتيكات روسيا الاتحادية العدائية أدت إلى أكبر موجة احتجاجات منذ الثورة البرتقالية (٢٠٠٤)، وأجبرت في النهاية الرئيس فيكتور يانوكوفتش على المغادرة.[٣١]

كما ذكرنا انفاً في المباحث السابقة، فإن روسيا الاتحادية بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، الساعية إلى استعادة دورها ومكانتها ونفوذها الدولي، لن تسمح بأن تخسر أوكرانيا للغرب إذا أرادت تعزيز مجال نفوذها السابق في "الجوار القريب" ، واستعادة مكانتها كقوة عظمى، فأوكرانيا ذات مكانة مهمة إذ تشكّل عمقًا استراتيجيًا للمنطقة الروسية وتنتصب كحاجز يمنع التأثير الغربي[٣٢] .

وتعد مدينة سيفاستوبول القاعدة الأساسية لأسطول البحر الأسود، وإن شبه جزيرة القرم يقع في موقع مميز يسمح بحضور قوة روسية مؤثرة في منطقة البحر الأسود وفي البحر الأبيض المتوسط . فضلا عن ذلك أن أوكرانيا حاضن رئيس لشبكة الأنابيب التي تنقل الغاز الروسي إلى أوروبا الغربية . وعلى الرغم من أن روسيا الاتحادية حاولت إن تلتف على أوكرانيا في أثناء بناء خط أنابيب (نورد ستريم) وتعزيز مشروع (ساوث ستريم)، فإن معظم غاز روسيا الاتحادية الطبيعي ما يزال يصل الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الأوكرانية ومن ثم فإن إحكام السيطرة على شبكة أنابيب أوكرانيا مصلحة حيوية لروسيا الاتحادية.[٣٣]

غير أن أوكرانيا قد شهدت في العقد الماضي احتجاجات جماهيرية واسعة ضد التدخل الروسي في سياستها الداخلية، وضد السياسات "التسلطية المتزايدة" ، التي كان يمارسها كل من ليونيد كوتشما وفيكتور

يانوكوفتش من بعده ونظرت روسيا الاتحادية إلى تلك الاحتجاجات الجماهيرية في أوكرانيا (وفي أجزاء أخرى من مجال الاتحاد السوفيتي السابق) كتهديد لنظامها الحاكم. والحقيقة أن الخوف من "ثورة ملونة" تطيح بنظام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أصبح القوة الدافعة الرئيسة وراء السياسات التي تنتهجها روسيا الاتحادية للحد من المعارضة الروسية وتحصين روسيا الاتحادية من المؤثرات الغربية؛ فحركات الاحتجاج التي أدت إلى تغييرين سياسيين في أوكرانيا (٢٠٠٤ و٢٠١٤)، وصمتها روسيا الاتحادية بأنها حركات مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تغيير النظام بشكل سلمي وتبعًا لذلك، فإن التطورات الأخيرة في أوكرانيا تشكّل تهديدًا للنظام الحاكم في روسيا الاتحادية، وعليه فقد أصبح من المطلوب التدخل العسكري لحماية ذلك "النظام الغريب"[٣٤] على الجانب الآخر، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أوكرانيا للضغط على روسيا الاتحادية في مناطق أخرى من العالم، فهي تريد ابعادها من الشرق الأوسط وخروجها من سوريا، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى كسب أوكرانيا إلى جانبها وهو ما يعزز قدراتها في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وعن طريق أوكرانيا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على روسيا الاتحادية لإنهاء شراكتها وتعاونها مع الصين، فقد أصبحت الصين قوة اقتصادية كبيرة ومنافساً مستقبلياً لها، وسعي الصين إلى غزو الاسواق العالمية ولا سيما في أوروبا الغربية وآسيا وأفريقيا، وحتى في أمريكا اللاتينية ضمن ما يسمى طريق الحرير وتفرعاته، فقد أصبحت البضائع الصينية تصل إلى الأسواق الأوروبية في أثناء القطارات عبر روسيا الاتحادية وبوقت أقل بكثير من الطريق السابق البحري عبر قناة السويس، لذا فإن الخشية الأمريكية من توسع التعاون الصيني الروسي وتأثيره في أمنها القومي هو ما دفعها إلى تحريك أوكرانيا للعمل العسكري ضد روسيا الاتحادية، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إحداث مواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا من أجل إضعاف روسيا الاتحادية وتفكيكها.[٣٥]

ومن الجدير بالذكر، أن المتتبع للمراحل التاريخية للتنافس الأمريكي الروسي في أوكرانيا يجد أنها مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، إلا إن أبرزها، هو السياسي، إذ إن السبب الرئيس في الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ (ضم شبه جزيرة القرم لروسيا الاتحادية)، هو تعليقها توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ١٢-١١-٢٠١٣، الأمر الذي أدخلها في تظاهرات واحتجاجات من الأطراف المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد

الأوروبي، ومن ثم الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا الاتحادية فيكتور تيموشنكو، وأتت بالرئيس الأوكراني بترو بوروشنكو الموالي للغرب في مايو من عام ٢٠١٤، الأمر الذي نتج عنه إتمام اتفاق الشراكة التأريخي مع الاتحاد الأوروبي الذي تم تعليقه قبل ذلك، وفي هذا السياق علق المحلل السياسي الأميركي كريستيان كاريل في مجلة فورين بوليسي الأميركيّة، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٢ تحت عنوان "مستقبل أوكرانيا أوروبي"، بأن كل الحكومات الأوكرانية عملت على توطيد العلاقات مع أوروبا فإن عدم توقيع الشراكة كان قد خيب أمل الشعب الأوكراني الذي كان يرى بلده أقرب إلى أوروبا[٣٦].

وبتوقيع ذلك الاتفاق في بروكسل، تبددت في المقابل آمال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الاقتصادي والجمركي الذي أقامه مع دول أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق مع بيلاروسيا وكزاخستان بينما يسعى إلى إعادة نفوذ موسكو في المنطقة، مما أثار ردود فعل روسية، بدأت بتصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي عد أن التوقيع على الاتفاق ووصول الرئيس الموالي للغرب والولايات المتحدة الأمريكية انقلاب، قائلا "أن ما حدث هو انقلاب غير دستوري في كييف ومحاولات فرض خيار مصطنع على الشعب الأوكراني بين أوروبا وروسيا الاتحادية، وسيدفع بالمجتمع نحو الانقسام ومواجهة داخلية مؤلمة"، تلاه عودة أوكرانيا إلى خليط من الأزمات السياسية والمواجهات الأمنية والاضطرابات السياسية والاقتصادية، التي أعادت إلى الواجهة الصراع الغربي – الروسي إلى العلن[٣٧].

ثانياً: البعد الاقتصادي

تتسم العلاقات الأمريكية-الروسية بطابع المواجهة في مجالات عدة، منها ما هو مباشر ويأخذ شكل المواجهة الثنائية، ومنها ما قد يتسع ليصبح خلافاً دولياً حول قضية من القضايا، وهو الحال في سياسات البلدين اتجاه ما يجري في سوريا حالياً، ومنها ما قد يوصف بأنه صدام طويل المدى يتعلق بالمصالح الاقتصادية الاستراتيجية للدولتين كلتيهما، فضلا عن أطراف أخرى، وهنا تتمّ معالجة الأمور أما عن طريق الدبلوماسية وأما عبر مساندة الشركات والمؤسسات المعنية في كل بلد لتوفير الدعم اللازم للسياسات التي تمّ تبنّيها في دوائر صنع القرار السياسي، وهذا هو الحال في التنافس الحالي الذي قد يصل إلى حدّ الصراع في مجال الطاقة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما حول مصادر الطاقة وأسواقها في أوروبا، بالتأكيد هناك

مجالات أخرى عدة للتنافس الأمريكي–الروسي في مجال الطاقة[٣٨]، لكننا سنحاول أن نكتفي في هذا المحور بجوانب ذلك التنافس أو الصراع في أوكرانيا.

إن الأهمية الاقتصادية لأوكرانيا بالنسبة إلى روسيا الاتحادية تتمثل في مساحتها الضخمة، وتضاريسها المميزة، والتي تشكل السهول منها أكثر من تسعين من مئة ٩٠ % – إذا استثنينا جبال الكاربات في الغرب، وهي السلسلة الجبلية التي تشق حدود سبعة دول من بينها أوكرانيا – وإطلالها على المياه الدافئة، ونعني بحر آزوف والبحر الأسود، التي جعلت النظرة الروسية إليها ثابتة، حيث تعدها الحديقة الخلفية لها، فنسبة الطاقة التي تسوقها روسيا الاتحادية لأوروبا عبر أوكرانيا تبلغ ٨٠%، وأن تراجع مخزونات الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الاقتصاد الغربي إلى المزيد من إمدادات الطاقة مستقبلا، جعل روسيا الاتحادية تعمل بأقصى جهد للحفاظ على أوكرانيا كممر لأنابيب الطاقة، خاصة أن روسيا الاتحادية تريد وضع يدها على نفط بحر قزوين وتوريده نحو أوروبا، وقطع الطريق على المشروع الأوروبي التركي المسمى بـ "ناباب" الذي يعد مشروع القرن، والذي يهدف إلى تخلص أوروبا من صداع الممر الأوكراني، ضمن الاستفادة من نفط بحر قزوين، وجعل المشروع روسيا الاتحادية تركيا، بما يعني في النهاية استمرار حاجة أوروبا إلى روسيا الاتحادية[٣٩].

ويمكننا الاستدلال بمادتين مهمتين وصايا بطرس الأكبر(*)، الذي يعد أول من أدخل معالم التحضر إلى روسيا الاتحادية، وتعد وصاياه الأربع عشرة أحد أهم أسباب بقاء روسيا الاتحادية، التي تحرص على تطبيقها قدر الاستطاعة إلى اليوم، يقول بطرس في المادة الثامنة: "على الروس أن ينتشروا شمالًا على سواحل بحر البلطيق وجنوبًا على سواحل البحر الأسود يومًا فيومًا" فهو يؤكد هنا على أهمية السيطرة على الحدود الملاصقة لروسيا الاتحادية، ويضيف في المادة التاسعة: "ينبغي الاقتراب بقدر الإمكان من استانبول والهند، ولأن من يحكم استانبول يستطيع أن يحكم العالم بأسره، فلذلك ينبغي إعلان الحرب باستمرار على الدولة العثمانية تارة وعلى بلاد فارس تارة أخرى، ومن الضروري السيطرة على البحر الأسود شيئًا فشيئًا، لإنشاء دار للصناعات البحرية عليه..."، ففي هذه المادة يؤكد بطرس الأكبر، أهمية السيطرة على البحر الأسود، الذي يقع جنوب أوكرانيا، ويفصل بينها وبين تركيا، التي يرى أن السيطرة عليها تتيح السيطرة على العالم، ويقصد بذلك التحكم في التجارة الدولية، كون تركيا تقع بين آسيا وأوروبا وتسيطر على مضائق مائية مهمة

واستراتيجية، وكل هذا يمكن أن يتحقق بالسيطرة على أوكرانيا أولا إذن الموقع الجغرافي لأوكرانيا جعلها تقع ضحية حسابات دول مجاورة[٤٠] على الجانب الاخر، فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية الاساسي هو خنق روسيا الاتحادية اقتصاديا وفرض عقوبات عليها، ضمن وجود حلفاء لها في دول أوروبا لاسيما أوكرانيا، وبما أن الغاز الطبيعي يعد سلعة مهمة لتمويل الموازنة الروسية، لهذا فإن وقف تصدير الغاز عبر أوكرانيا إلى أوروبا الغربية هو هدف أساسي، وإن إثارة المشكلات والصراع بين موسكو، وكييف سيقود بالنتيجة إلى وقف تصدير الغاز، وهناك خشية أمريكية أخرى من وجود المشروع الروسي الجديد للنقل البحري عبر القطب الشمالي وعده أقصر وأأمن طريق للنقل بين شرق آسيا وأوروبا وكندا، لاسيما بعد حادثة جنوح العبارة في قناة السويس وتعطيل الملاحة لأيام عدة، إن هذا المشروع الاقتصادي سيكون عامل دعم لروسيا الاتحادية عالميا وجعلها ممر التجارة العالمية مستقبلا، ولاسيما من دول شرق آسيا الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية مثل اليابان وكوريا الجنوبية، لهذا فإن إثارة المشكلات على حدود روسيا الاتحادية سيكون كفيلا بتعطيل هذه المشروعات[٤١].

ثالثاً: البعد العسكري

تعد أوكرانيا البوابة الأخطر في تاريخ روسيا الاتحادية، حيث تملك روسيا الاتحادية جغرافيا ثلاث بوابات على العالم الخارجي، آسيا الوسطى، القوقاز، والباب الثالث والخطير هو الباب الأوكراني، وقد تعلم الروس في أثناء الحروب التي شُنت ضدهم في ٤٠٠ سنة الأخيرة، أن كل الغزاة مروا من سهول أوكرانيا، فالتتر مروا من أوكرانيا في طريقهم للسيطرة على روسيا الاتحادية، وجيوش الامبراطورية السويدية مرت من سهل بولتافا العظيم، إذ جرت حرب الشمال العظمى في بداية القرن ١٨، ونابليون مرّ من أوكرانيا، وهتلر مر من سهول خاركوف شرق أوكرانيا، فكل حملات الغزو التي واجهتها روسيا الاتحادية -تاريخيا- كانت تمر عبر الجغرافيا الأوكرانية. وتعد روسيا الاتحادية أوكرانيا بلدا استراتيجيا لها من الناحية العسكرية كونه بلدا عازلا بينها وبين دول حلف الناتو، واحتلالها لشرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤، هو تمهيد لخوض أية حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية، التي تعد في النهاية خط الدفاع الأول بالنسبة لروسيا الاتحادية، والأرض التي ستسهم في الحفاظ على سلامة العمق الروسي[٤٢].

أما من الناحية البحرية، فهي موطن أسطول البحر الأسود الروسي، المرابض في مدينة سيفاستوبول التي يسميها الروس مدينة "المجد الروسي" لهذا ضمت جزيرة القرم. ولم يقف ضم القرم بالقوة عند هذا الهدف، بل إن لروسيا الاتحادية ثلاثة أهداف أخرى من ضم القرم الأوكراني، هي، أولاً: جعل القرم وسيلة لتحجيم أي دور جورجي ضدها، وتسهيل مهمة تحقيق أي انتصار عسكري في أي حرب مستقبلية ضد جورجيا، والثاني هو العودة إلى البحر الأبيض المتوسط، الثالث: منع انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو؛ ومن ثم فالقرم في الخريطة الخارجية لروسيا الاتحادية هو الضامن لاستقرار جنوب روسيا الاتحادية، وهو المؤثر على سياساتها الخارجية ولاسيما على الدول المطلة على البحر الأسود كتركيا ورومانيا وبلغاريا وجورجيا ولم يكن الخطر القادم من العالم الخارجي عبر أوكرانيا هو السبب الوحيد الذي جعل روسيا الاتحادية تصر على التمسك بأوكرانيا، بل إن الروس يدركون أن موقعهم الذي يتميز بغياب ممرات مائية –روسيا الاتحادية من دول اليابسة التي لا تملك منافذ بحرية–، ومن يملك المرابض المائية يمكنه التحكم في حركة التجارة العالمية، وبما إن جنوب أوكرانيا يطل على المياه الدافئة –ساحل البحر الأسود–، التي تتصل في نهايتها بمضيق البوسفور، فإن الروس جعلوا من السيطرة على أوكرانيا أولوية مقدمة في سياستهم الخارجية، فأوكرانيا هي التي تضمن لهم إمكانية تصدير السلع التجارية الروسية، وتحقيق الأمن الاقتصادي(٤٣).

وكما ذكرنا سابقاً، فقد لخص زبيغنيو بريجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في السياسة الروسية بالمقولة الآتية: "إن روسيا الاتحادية، من دون أوكرانيا لا تمثل إمبراطورية أوراسية وروسيا الاتحادية، من دون أوكرانيا، لا تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية" فماذا يعني ذلك بلغة الأرقام؟ يعني أن روسيا الاتحادية مع أوكرانيا، بملايينها الخمسين، ومواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود، تستعيد عندئذ، وبشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوروبا وآسيا، وتعد أوكرانيا حجر الزاوية للدفاعات الروسية وإنها كانت مسرحًا لحرب القواعد الأمريكية الروسية أيضًا. كذلك فان أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية تمتاز بأهمية حيوية وجيوسياسية وجيواستراتيجية خاصة تبدأ – بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي وكذلك فإن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي وبوارجه عند دخولها البحر الأسود وإن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفًا مستمرًا

لخاصرة روسيا الاتحادية ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشروعات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولاسيما الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية[٤٤] ويعترف بريجنسكي أن الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، قد تأخر في إدراك الأهمية الجيوبولتيكية لأوكرانيا كدولة منفصلة، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. فمن دون أوكرانيا، لا يمكن لروسيا الاتحادية إعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية أو أمجاد الاتحاد السوفيتي وإن الطوق الأوراسي لم يكن خيارًا قابلا للحياة، وبهذا الصدد يقول بريجنسكي "إن الوقت ليس مبكرًا جدًا للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكييف ليبدأ بتحديد العقد -أي- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولاحقا إلى حلف شمال الأطلسي بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، على أنه الإطار الزمني المعقول لبدء الضم التدريجي لأوكرانيا، مما يقلل المخاطرة المتمثلة بأن الأوكرانيين يمكن أن يخشوا من أن توسع أوروبا سوف يتوقف عند الحدود البولونية الأوكرانية[٤٥] .

وفي تحليل استراتيجية الأمن القومي الروسي للمدة من ٢٠١١ – ٢٠٢٠، وهي وثيقة اعتمدها رسميا وصادق على محتوياتها وموادها وتوجهاتها الرئيس الروسي السابق ديميتري ميدفيديف بمرسوم صدر بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠٠٩[٤٦]، نجد أن روسيا الاتحادية لا تخفي في هذه الوثيقة – استراتيجية الأمن القومي – قلقها المتزايد والمستمر من الهيمنة الأميركية ومساعيها الدائمة لاستفزازها في مناطق نفوذها ومصالحها الاستراتيجية العالمية، وكذلك دور الشركات النفطية الأميركية والأوربية العابرة للقارات في تلك البقعة من العالم، التي لا تمثل أكثر من أسلوب للهيمنة والسيطرة الجيوسياسية لتلك الدول التابعة لها، وانعكاس كل ذلك على منطقة أوراسيا ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاعات الإقليمية الموجودة أصلا، والإخلال بتوازن القوى القائم بالقرب من حدود روسيا الاتحادية وحلفائها، ومن ثم احتمال نشوء نزاعات سياسية وعسكرية جديدة. وتؤكد هذا التوجه العقيدة العسكرية الروسية ٢٠١١-٢٠١٥ سالفة الذكر، التي تشير إلى: تبني مختلف الأفكار التي كانت حاضرة في الاستراتيجية العسكرية الروسية الثانية (٢٠٠٥ .٢٠٠٩)، إلا أن الاستراتيجية الجديدة قد تبنت بعض الخيارات الاستراتيجية العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا الاتحادية على توجيه ضربات نووية استباقية، وإمكانية استعمال القوات العسكرية الروسية خارج الدولة،

وتوسيع المناطق الحدودية لروسيا الاتحادية من مسافة خمسة كيلومترات إلى خمسة عشر كيلومتر ولاسيما في الجهات الغربية لروسيا الاتحادية، وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية إلى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفيتي السابق، وقد أحدث هذا القرار ردود فعل قوية لدى واشنطن ولدى دول أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا الاتحادية، ويدور النقاش أيضا حول الفقرة التي تجيز استخدام الأسلحة النووية في النزاعات المحلية في حالة وجود تهديد بالغ الخطورة على الأمن القومي الروسي (٤٧).

وفي هذا السياق كتب (إيليا كرامنيك)، المعلق العسكري لوكالة نوفوستي الروسية للأنباء حول نوعية تلك النزاعات، التي تمثل تهديدا بالغ الخطورة للأمن القومي الروسي؟ وعلى أساسها فقد تم تبني العقيدة العسكرية الاستراتيجية الروسية الثالثة التحليل الآتي: (بإلقاء نظرة إلى جيران روسيا الاتحادية في الساحة السوفيتية سابقا نستطيع أن نتخيل نشوب نزاع مع جمهوريات البلطيق السوفيتية سابقا؛ لأنها أصبحت أعضاء في حلف شمال الأطلسي، غير إن احتمال نشوب مثل هذا النزاع ضئيل جدا، وإذا افترضنا أن يندلع نزاع بين روسيا الاتحادية وهذه الجمهوريات فلن نستطيع أن نتخيل أن تستعمل روسيا الاتحادية السلاح النووي في ضرب هدف ما في أراضي بلدان الجوار القريب، ومن ثم فإن أهداف السلاح النووي الروسي في الحرب الافتراضية ستكون على الأرجح خارج منطقة البلطيق، والأغلب ظنا أنه لا يمكن إلا لحرب واسعة النطاق أن تمثل تهديدا حرجا لأمن روسيا الاتحادية يستوجب اللجوء إلى استعمال السلاح النووي دفاعا عن الذات، علما بأنه بعد ما شن الناتو عمليته الحربية على يوغوسلافيا استقر رأي روسيا الاتحادية على أنها لن تقدر على صد عدوان محتمل يأتي من الغرب إلا عندما تستخدم السلاح النووي) (٤٨).

من جهة أخرى، فإن علاقة أوكرانيا بأوروبا والولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تكون نقطة الانعطاف لروسيا الاتحادية ذاتها وعلاقتها الجيوسياسية المستقبلية مع أطراف النزاع جميعها، سواء المباشرة أم غير المباشرة، وهو ما صرّح به رئيس مجلس الأمن القومي الروسي نيقولاي باتروشيف بقوله: "إن واشنطن تستعمل الأحداث في أوكرانيا لجرّ روسيا الاتحادية إلى نزاع عالمي وإضعافها وتفكيكها" بمعنى أن خيار أوكرانيا لمصلحة أوروبا سوف يحدد قرار روسيا الاتحادية في ما يتعلق بالمرحلة اللاحقة من تأريخها: فأما أن تكون جزءًا من أوروبا أيضًا أو تصبح دولة أوراسية، فلا هي من أوروبا ولا هي من آسيا، بل تغوص في وحل نزاعات "الخارج

القريب" وهو مصطلح أطلقه بريجنسكي على الدول الآسيوية القريبة من روسيا الاتحادية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق(٤٩).

وما تجدر الإشارة إليه هو إن التدخل الروسي في أوكرانيا لمصلحة أوسيتيا الجنوبية هو أقرب مثال على ذلك في عام ٢٠٠٨، ما عد رسالة واضحة لرفض النفوذ والتدخل الغربي في هذه البقعة من العالم، وعدم قبول روسيا الاتحادية لحشرها في زاوية التهميش أو اللامبالاة بمصالحها الجيوسياسية، وهو أمر نبه له في حينها وقبل ذلك الكثير من المراقبين والمحللين الدوليين كهنري كيسنجر وجورج شولتز، وزيري الخارجية الأميركيين الأسبقين على صفحات الرأي بجريدة واشنطن بوست بقولهما: "يجب الا تقوم الولايات المتحدة الأميركية بعزل روسيا الاتحادية أو جرها إلى المواجهة، وهي حقيقة لا بد أن تدركها الولايات المتحدة الأميركية وبقية دول العالم المعنية كأوروبا مثلا، وإلا فإن النتيجة بالتأكيد لن تكون مقبولة للعالم عموما، والولايات المتحدة الأميركية بوجه خاص، فهناك في روسيا الاتحادية تحديدا من ينتظر أية ثغرة لإشعال المواجهة والصدام بين الدولتين النوويتين، وتحديدا المتشددين الروس المؤيدين لفكرة القوة العظمى، الذين طالما رفعوا أصواتهم، وهم ينشدون أناشيدهم القديمة والمتعلقة بعدم الجدوى من التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، التي وصفوها في أكثر من موقع ببائعة الهوى"(٥٠).

إذن فردود فعل وتصرفات روسيا الاتحادية حيال أوكرانيا وشبه جزيرة القرم لا يجب أن تعد بالخطوات المفاجأة أو المستبعدة أبداً، فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبطريقة أخرى يسعى لإعادة بناء أنقاض إمبراطورية منهارة من جهة ويقف في وجه المحاولات الغربية بوجه عام والولايات المتحدة الأميركية على وجه خاص للتوغل في البيت الروسي القديم من جهة أخرى، ولا تتصور أن يتراجع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن توجهه هذا لا اليوم ولا في المستقبل، بل وتتصور أنه سيقف سواء بالقوة العسكرية أم السياسية في مواجهة كل دول الاتحاد السوفيتي السابق، التي تحاول الاندماج مع أوروبا أو وضع الجلباب الأميركي. عليها وبعد كل ما تقدم عن أهمية أوكرانيا فلن يكون مفاجئا أن تتعامل روسيا الاتحادية مع هذا الملف كما لم تتعامل مع غيره، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك وسيلة من دون أن تكسب الصراع على أوكرانيا حتى لو اقتضى ذلك أن يعتلي كرسي الحكم هناك أقصى القوميين المتطرفين (حزب القطاع الأيمن) بل وحتى النازيين الجدد (سفوبودا).

الخاتمـــة

في ظل تنامي القوة الروسية اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، لا يملك الغرب الرد على السلوك الروسي تجاه أوكرانيا بالوسائل نفسها التي إستعملتها روسيا الاتحادية، إذ ينذر ذلك بمخاطر مواجهات عسكرية تهدّد الغرب وروسيا الاتحادية معًا، وتنطوي على تكاليف لا يحتملها الطرفان في القرن الحادي والعشرين .ومع ذلك، فإنّ إظهار روسيا الاتحادية لقوتها العسكرية واستفزاز الغرب وتحديه بهذه الطريقة لا يتوقع أن يمر من دون رد أيضاً.

وفي ضوء الحسابات العقلانية والواقعية وحسابات التكلفة–المنفعة الذي يعتمد السلوك الغربي عليها غالبًا، يبدو أنّ خيارات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و"الناتو" سوف ترتكز على خطوات منظّمة ومدروسة وتصاعدية لتقويض فاعلية روسيا الاتحادية في منطقة البوابة الشرقية لأوروبا والرد على سلوكها على مراحل .ويبدو أنّ الردود الغربية ستأتي في إطارٍ كليّ عالمي، يشمل: تعزيز الثقة مع قادة أوكرانيا الجدد والشعب الأوكراني، وفرض عقوبات على موسكو، وتعزيز وجود الناتو بالقرب من البوابة الشرقية، وإعادة التأكيد على التحالفات الاستراتيجية في منطقة" الحزام المحيط" في أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها، وربما تجديد سياسة الاحتواء.

ويبدو أنّ روسيا الاتحادية لا تستطيع التراجع في أوكرانيا أو أن تتركها للهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أو لتصبح جزءًا من الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، فضلاً عن المشاعر القومية الروسية التاريخية اتجاهها، وعدها جيوبولتيكيًا منطقة مصالح متميزة"، فإنها تقع في جوارها المباشر، وتشكل مساحة ضخمة تبلغ نحو 603 آلاف كيلومتر مربع، وتتكون من كتلة بشرية كبيرة يبلغ عددها نحو 48 مليون نسمة[٥١]، ما يجعلها الحصن الاستراتيجي الواسع والأخير الذي يعزل روسيا الاتحادية عن الغرب وحلفائه. ومع عدَ شبه جزيرة القرم جزءًا من روسيا الاتحادية بعد ضمها، فليس من المتصور أن تتخلى عنها، ولاسيما أنها ترغب في ضمان وجود دائم لأسطولها في البحر الأسود من دون اتفاقية مشتركة مع أوكرانيا المعرّضة للنفوذ الغربي.

أما الغرب الذي تُشكّل أوكرانيا في مفاهيمه الجيوبولتيكية فجزء مهمُ من" المنطقة المركزية"، وتحتل المساحة الأوسع والأطول في بوابته الشرقية، فلن يفرّط في فرصة وجود استعدادٍ ورغبةٍ قيادية وشعبية

أوكرانية في التقرب منه وربما الاندماج في مؤسساته. ويعني تحقّق ذلك، حصول الغرب على أفضلية أمنية واقتصادية وسياسية في هذه المنطقة الحيوية التي تسمى في استعاراته الجغرافية" قلب الأرض".

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنّ تراجعها في أوكرانيا قد يرسل رسالة سلبية إلى حلفائها الآخرين في أوروبا الشرقية بعدم موثوقيتها وعدم إمكانية الاعتماد عليها في حال تعرّضهم أيضاً للتهديد من قبل روسيا الاتحادية، ولاسيما إذا استعادت قوتها الإقليمية والدولية السابقة. ومع ذلك، قد يلجأ الطرفان الروسي والأمريكي إلى التفاوض، لكنه سيكون تفاوضاً على نزع فتيل الأزمة الحادة بما يخفّف توترها، عبر الاتفاق على تهدئة أو على قضايا آنية لكنّ المشكلة الجوهرية الجيوبولتيكية المستقرة في مفاهيم الطرفين ومداركهما لن تجد حلاً تفاوضيًا، لأنها مشكلة تتعلق بالجغرافيا الثابتة التي تعد محورية في سلوكهما التأريخي.

وتضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧ (٥٢) تأكيداً واضحاً على أن دور روسيا الاتحادية الدولي يمثل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، مستعملة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا الاتحادية والصين اللتين تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي تريد خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع مصلحة والقيم للولايات المتحدة الأمريكية. واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على هذا النحو جاءت كاشفة، وليست مؤسسة، لتوجهات السياسة الأمريكية عامة واتجاه روسيا الاتحادية ولاسيما. فقد أفصحت الوثيقة عن حجم المخاوف الأمريكية للتحركات الروسية في فنائها الخلفي ولاسيما أوكرانيا، وإن التنافس بينهما في الملفات المختلفة هي تناقضات هيكلية ممتدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كونها القوة التي هيمنت منفردة على مقاليد النظام الدولي على مدى أكثر من عقدين، والقوى العائدة ممثلة في روسيا الاتحادية، ومعها تلك الصاعدة ممثلة في الصين، واللتين تحاولان معاً حلحلة النظام أحادي القطبية الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمته، وفي ضوء ذلك تحتدم المنافسة والمواجهة الأمريكية الروسية في أوكرانيا لكونها تؤشر لمستقبل النظام الدولي والمكانة الأمريكية فيه ويظهر ذلك من خلال ما يأتي:

١. تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تسويغ العقوبات المفروضة من جانبها على روسيا الاتحادية بأسباب معلنة تتضمن حماية أوروبا وأوكرانيا من الهيمنة الروسية وتحكم موسكو في إمدادات الغاز التي تعني الحياة بالنسبة لأوروبا. وأن تبعية الاتحاد الأوروبي للغاز الروسي تنطوي على مخاطر لأوروبا والغرب بشكل عام، وأن خط "السيل الشمالي ٢" سيسمح بنشر قوة روسيا الاتحادية وتأثيرها عبر بحر البلطيق، وسوف يُمكن روسيا الاتحادية من مواصلة تقويض سيادة أوكرانيا واستقرارها، وستمكن إيراداته روسيا الاتحادية من تمويل تقويض المؤسسات الديموقراطية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن موسكو ترى أن مصلحة

الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي واشنطن لمزاحمة روسيا الاتحادية في أوكرانيا، وفي سوق الطاقة الأوروبي هو السبب الحقيقي لفرض مثل هذه العقوبات إذ جعلت ثورة الغاز الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا مهما لتصدير الغاز المسال إلى باقي دول العالم، ولاسيما أوروبا التي تعد أهم الأسواق العالمية للغاز، وإنها الأقرب والأكثر جدوى اقتصاديا لواشنطن.

٢. ترتفع احتمالات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية مستقبلا، في حال زيادة وجود قوات حلف الناتو عبر إقامة جسر دائم مكون من ثلاثة إلى سبعة آلاف جندي، لضمان وجود قدرات متقدمة للحلف، وتأكيد أمن الدول التي تجاور روسيا الاتحادية مثل أوكرانيا ودول البلطيق، وإظهار التزام الحلف تجاه أمن الأقليات الروسية في هذه الدول لتقويض ذرائع موسكو، التي قد تتدخل بحجة حمايتهم.

٣. بسبب تضارب المصالح بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا وبسبب رغبة كل دولة في الحصول عليها لتكون هي القوى العظمى في العالم فإن روسيا الاتحادية ترغب بها من أجل إرجاع مجد الإمبراطورية السوفيتية من جديد ولكي تكون دولة عظمى قوية وأن تعيد نفسها على الساحة الدولية أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ترغب بانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو وترفض انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية لخوفها من قوة روسيا الاتحادية فيما بعد وأنها أيضاً تريد أن تصبح قوة العالم أحادية القطبية بها هي فقط وليس ثنائية أو متعددة الأقطاب، فإن أزمة أوكرانيا هي الفتيل الملتهب الذي يعيد أجواء الحرب الباردة من جديد بين قطبي الصراع العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وروسيا الاتحادية من ناحية أخرى، فإن الرؤية المستقبلية للأزمة الأوكرانية ستستمر وتتفاقم وتستمر التدخلات الروسية الأمريكية في شؤونها الداخلية.

٤. دفع الولايات المتحدة الأمريكية أوكرانيا إلى التحرك العسكري وتحشيد القوات على حدود الدونباس والقرم وعلى وفق أغلب المعطيات لن يصب في مصلحتها، لأن نهوض روسيا الاتحادية وطموحها باستعادة دورها وقوتها العالمية وضمها شبه جزيرة القرم وتدخلها المباشر في سوريا، فضلا عن أنها كانت الطرف الأساس في إنهاء حرب أرمينيا وأذربيجان عام ٢٠٢٠، وان التحالف الصيني الروسي هو تحالف استراتيجي نابع من شعور الطرفين بوجود خطر الولايات المتحدة الأمريكية عليهم، وإن أي تراجع من أحدهم من المواجهة مع واشنطن تعني هزيمتهم، هنا فإن احتمال حدوث تدخل روسي في أوكرانيا كما حصل في القرم وارد جدا، فأوكرانيا ليست ضمن حلف الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، وهي فرصة لموسكو، لتنفيذ أهدافها، يضاف إلى وجود معارضين ولا سيما في شرق أوكرانيا لنظام الحكم فيها الموالي للغرب[٥٣].

المصادر والهوامش

1. Xu Zhengyuan, In the Shadow of Great Powers: A Comparative Study of Various Approaches to Regionalism in Central Asia, Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, 2020, Vol. 9, No. 4 (Fall 2010), pp. 37-52

٢. زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: (السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيوستراتيجياً)، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص٦٧-٧٢.

3. Ieva of Societal Destabilization in Latvia: Potential National Security Threats, Executive Summary of the Research Report," Riga, Latvia, Center for Security and Strategic
4. Andrej Krickovic and Yuval Weber, "Commitment Issues: The Syrian and Ukraine Crises as Bargaining Failures of the
5. Thomas Owens, in Defence in classical geopolitics, Naval War College Review vol2, no.4, (autumn 1999), p.60.

٦. عبد علي كاظم المعموري، المزاحمة في قلب الأرض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية)، ط١، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤٣.

٧. عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

٨. قاسم محمد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

9. Simon Piran, UKRAINE'S GAS SECTOR, The Oxford Institute for Energy Studies, June 2007, p.p11-23.

١٠. أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١١، السنة الثالثة، بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص٧٥.

١١. زبيغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

١٢. كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية–الأمريكية (التاريخ والجيواستراتيجية)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٤٥–٤٦، بغداد، كانون الأول ٢٠١٦، ص١٥٢.

١٣. بومنجل خالد وفاروق مجيب، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والعسكرية، برلين، ٢٠١٨، ص٨٢.

14. Lodewiik Smoor. Understanding the Narratives Explaining the Ukrainian Crisis: Identity Divisions and Complex Diversity in Ukraine. European and Regional Studies, Acta University. Romania. 2017. p.86.
15. Marko Boicun. Russia. Ukraine and European Integration. European University Institute. Florence department of history and civilization. EUI Working Paper HEC No. Badia Fiesolana, Italy, 2001, p.6.
16. Ibid. p.6.
17. Ibid. p.8.
18. Enis H. Rexhepi. Ukraine's geopolitical position: between east and west. Faculty of Public Administration and Political Science in SEEU, DOI: 10.1515/seeur-2017-0007, p.103.

١٩. محمد الأمين مقراوي الوغليسي، دراسة جيوبوليتيكا أوكرانيا (قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا)، مجلة البيان، ٢٠١٨/٣/١.

20. World economic form, Why Ukraine is central to Europe's energy security.https://www.weforum.org/agenda/2017/07
21. Mikhail Rykhtik, The Geopolitics of Resurgent Russia: How Medvedev's Russia Sees the World, Policy Memo, no.60, September 2009, p.1.
22. George Friedman, The Geopolitics of Russia: Permanent Struggle, Stratford Center, October 15, 2008, p.11.
23. George Friedman, op.cit, p.11.
24. Ibid, p.13.

٢٥. محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مصدر سبق ذكره.

٢٦. محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مصدر سبق ذكره.

٢٧. أهمية أوكرانيا و القرم في السياسية الروسية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 17يوليو ٢٠١٥.

http://www.politics-dz.com/community/threads/xmi-ukrania-u-alqrm-fi-alsiasi-alrusi.2974/

28. Tadeusz Andrzej Olszafski, Ukraine and Russia: mutual relations and the conditions that determine them,

29. Andrzej Szeptycki, op.cit. p.30.

30. F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson, and John Gordon IV, The Ukrainian Crisis and European Security, Santa Monica,

31. J. Bugajski, Pacea rece: Noul Imperialism al Rusiei (Cold Peace: Russia's New Imperialism) (Bucharest: Casa Radio), 2015, pp. 15-49.

32. Neil Buckley, James Fontanella-Khan, and Jan Cienski, "Poland Calls for NATO Troop 19 .Deployment," Financial

33. J. L. Wilson, "Colour Revolutions: The View from Moscow and Beijing", Journal of Communist Studies and Transition

٣٤. باسم راشد، تهديد جيواستراتيجي(حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية)، السياسة الدولية، العدد ١٩٦، مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠١٤، ص٦٧.

٣٥. حمد جاسم محمد، هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تأجيج الصراع بين روسيا وأوكرانيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ابريل ٢٠٢١. متاح على الرابط الالكتروني الآتي: تاريخ آخر زيارة للموقع ٢٠٢١/٤/٩.

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/04/07/

٣٦. (هاني شادي، الثقة المفقودة (الصراع الروسي- الأوروبي على الفضاء الأوراسي)، السياسة الدولية، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤، ص.ص١٦٩-١٧١.

37. J. Bugajski, op.cit. p.16.

٣٨. بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، "آفاق سياسية"، العدد ٦، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، يونيو ٢٠١٤، ص١١.

٣٩. محمد كانجو، روسيا وأمريكا والأزمة الأوكرانية، مركز دراسات الصين وآسيا، آب ٢٠٢٠. متاح على الموقع الالكتروني الآتي:

تاريخ آخر زيارة للموقع ٢٠٢٠/٥/٢٢ / https://chinaasia-rc.org

(*) وصايا بطرس الأكبر: هي وصايا شهيرة ومهمة، يقف القارئ فيها على الاستراتيجية الروسية القائمة على استدامة الحرب، من أجل إضعاف الدول المحيطة بها. وضعها بطرس العظيم، وهو خامس قياصرة روسيا، وأعظم من حكموها عبر كل تاريخها، ولد سنة ١٦٧٢م، وتسلم الحكم سنة ١٦٩٦م، وحكم روسيا حوالي ٣٠ سنة. للمزيد من المعلومات حول الموضوع ينظر: محمد الأمين مقراوي، وصايا بطرس الأكبر ودورها في بقاء روسيا، مجلة البيان الالكترونية، العدد ٤، الرياض، ١١ نوفمبر ٢٠١٥. متاح على الرابط الالكتروني التالي: وصايا بطرس الأكبر ودورها في بقاء روسيا (albayan.co.uk) تاريخ آخر زيارة للموقع ٢٠٢١/٧/٤.

٤٠. حمد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

٤١. محمد كانجو، مصدر سبق ذكره.

٤٢. روسيا والغرب، القلق المتبادل، صحيفة الإتحاد الإماراتية، ٢٨ ابريل ٢٠١٦.

٤٣. (محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية والسندان الروسي، شبكة النبأ المعلوماتية، ٥-٣-٢٠١٥. متاح على الرابط الالكتروني الآتي: تاريخ آخر زيارة للموقع ٢٠٢١/٥/٢٤.

https://www.ecssr.ae/reports_analysis/

44. Haukkala Hiski, From Cooperative to Contested Europe? The Conflict in Ukraine as a Culmination of a Long-Term Crisis in EU-Russia Relations, in: Journal of Contemporary European Studies Vol. 1, 2015, p.34.
45. Haukkala Hiski, op.cit. p.p35-38.

٤٦. ملخص محاضرة الدكتور عماد رزق – رئيس مركز الاستشارية للدراسات الاستراتيجية بعنوان: خلفيات الحضور الروسي، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ٢٥-٨-٢٠١٧. متاح على الرابط الالكتروني الآتي:
https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=37116&cid=116

٤٧. ملخص محاضرة الدكتور عماد رزق، مصدر سبق ذكره.

٤٨. محمد بن سعيد الفطيسي، مصدر سبق ذكره.

49. Radu Giulan, European Union - Russia relations after the annexation of Crimea Confirmation of Neorealism?, Alborg University, Denmark, 2016, p.48.

50. Political consequences of the conflict in Ukraine, Committee on Political Affairs and Democracy, Czech Republic, Alliance of Liberals and Democrats for Europe, Doc. 14130, 31 August 2016, p.p18-19.

51. "Ukraine," World Facts and Figures, Avilable at: http://www.worldfactsandfigures. com/countries/ukraine.php.

٥٢. نورهان الشيخ، مستقبل العلاقات الأوروبية – الروسية (الفرص والتحديات)، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ٢١ مارس ٢٠٢١. متاح على الرابط الالكتروني الآتي: تاريخ آخر زيارة للموقع ٢٠٢١/٧/٧.
https://trendsresearch.org/ar/insight/

٥٣. حمد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.